

قضايا بحثية 3

مهمة الأسبوع الثاني

فهد بن صالح السعوي
242001442

إعداد الطالب :



تقييم الجدوى الاقتصادية للاستثمار في خصخصة الأصول الحكومية





دراسة (عاشي وقدي، ٢٠٢٥): "الخصخصة وأهميتها في تحسين الأداء المالي للمؤسسات العمومية الاقتصادية: دراسة حالة الشركة الجزائرية للحوم الحمراء"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الخصخصة في تحسين الأداء المالي للمؤسسات العمومية الاقتصادية في الجزائر، وتقييم مدى نجاح سياسة الخصخصة في تحقيق أهدافها الاقتصادية والتشغيلية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي مع أسلوب دراسة الحالة، وتكونت العينة من الشركة الجزائرية للحوم الحمراء (ALVIAR) بولاية الجلفة خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ٢٠٢٠. واعتمدت الدراسة على التحليل المالي للقوائم المالية وتحليل مؤشرات الربحية والكفاءة التشغيلية قبل وبعد الخصخصة.

وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الخصخصة الجزئية أدت إلى تحسن ملحوظ في الأداء المالي للشركة، وارتفاع معدلات الربحية بشكل تدريجي خلال سنوات ما بعد الخصخصة، كما أسهمت في زيادة الكفاءة التشغيلية وتحسين جودة المنتجات وتوسيع الطاقة الإنتاجية، وأوصت الدراسة بضرورة تبني نموذج الخصخصة الجزئية مع الاحتفاظ بحصة حكومية لضمان الرقابة والتوجيه الاستراتيجي، وأهمية إعداد خطط أعمال متكاملة قبل تنفيذ الخصخصة، وضرورة اختيار الشريك الاستراتيجي بعناية.

دراسة (الحربي والبقمي، ٢٠٢٦): "دورالخصخصة في تحويل نظام التعليم السعودي: الفرص والتحديات"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور الخصخصة في تحويل نظام التعليم السعودي في إطار رؤية ٢٠٣٠، وتحليل نماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص وأثرها على الكفاءة والجودة في القطاع التعليمي، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال المراجعة النطاقية الشاملة للأدبيات، وتكونت العينة من الوثائق الحكومية وتقارير البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والدراسات الأكاديمية ذات الصلة، واعتمدت الدراسة على التحليل الوثائقي والمقارن للتجارب الدولية في خصخصة التعليم.

وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن نماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص حققت وفورات ملموسة في التكاليف مقارنة بالتنفيذ الحكومي التقليدي، وأسهمت في تسريع تنفيذ المشاريع التعليمية، وأن الإطار التشريعي الجديد يوفر بيئة داعمة لمشاريع الخصخصة، كما أن التجارب الدولية الناجحة في أستراليا ونيوزيلندا وكندا والإمارات تُقدم نماذج قابلة للتطبيق، وأوصت الدراسة بتعزيز الأطر التنظيمية لضمان العدالة في الوصول إلى التعليم، ورفع مستوى الشفافية والمساءلة في عقود الشراكة، والاستفادة من التجارب الدولية الناجحة وتكييفها مع السياق المحلي.

دراسة (الزهراني والحربي، ٢٠٢٥): "اتجاهات المعلمين نحو خصخصة التعليم في المملكة العربية السعودية"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على اتجاهات معلمي المرحلة الثانوية نحو خصخصة التعليم في المملكة العربية السعودية، وتحديد الفروق في الاتجاهات وفقاً للمتغيرات الديموغرافية كالنوع والمؤهل العلمي وسنوات الخبرة. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، وتكونت العينة من معلمي ومعلمات المرحلة الثانوية في مدينة الرياض، واعتمدت الدراسة على استبانة إلكترونية تضمنت خمسة محاور، واستخدمت التحليل الإحصائي الوصفي والاستدلالي شاملاً اختبار (ت) وتحليل التباين الأحادي.

وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن اتجاهات المعلمين نحو الخصخصة جاءت بدرجة متوسطة، وأن أبرز مخاوف المعلمين تتمثل في تهديد الخصخصة للأمان الوظيفي، وأن التعاقد مع جهات خاصة للخدمات المساندة كالنقل والكتب والتدريب والصيانة هو الشكل المفضل للخصخصة، بينما يُنظر إلى الملكية الخاصة الكاملة للمدارس بشكل سلبي، كما وُجدت فروق في الاتجاهات لصالح الذكور. وأوصت الدراسة برفع الوعي بمفهوم الخصخصة وفوائدها بين المعلمين، والتخطيط الاستراتيجي المتدرج لتنفيذ الخصخصة، وإنشاء شركات وطنية متخصصة لقيادة عملية الخصخصة، ومعالجة مخاوف المعلمين المتعلقة بالأمان الوظيفي.

(Nasreddin, 2024): "Saudi Vision 2030: Economic Reforms and Sustainable Development in the Kingdom"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير الإصلاحات الاقتصادية في إطار رؤية السعودية ٢٠٣٠ على التنمية المستدامة، وتحليل دور الخصخصة وتحرير السوق وإلغاء القيود في تحقيق أهداف الرؤية وتنويع مصادر الدخل الوطني، واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي في إطار النظرية النيوليبرالية، وتكونت العينة من البيانات والمؤشرات الاقتصادية للمملكة العربية السعودية خلال السنوات الخمس الأولى من إطلاق الرؤية. واعتمدت الدراسة على التحليل الاقتصادي للمؤشرات الكلية ومقارنتها بالأهداف المرسومة.

وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن رؤية ٢٠٣٠ حققت نتائج إيجابية ملموسة تمثلت في زيادة الاستثمار العام واستقرار نمو الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض معدلات البطالة وتعزيز مكانة المملكة كقوة صناعية عالمية، وأن برامج الخصخصة أسهمت في تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط. وأوصت الدراسة بمواصلة الإصلاحات الهيكلية وتسريع برامج الخصخصة، وتعزيز بيئة الأعمال لجذب الاستثمارات الأجنبية، وتطوير رأس المال البشري.

(Mauludina et al., 2023): "Determinants of SOE's Performance: A Systematic Literature Review"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على محددات أداء الربحية في المؤسسات المملوكة للدولة، وتحديد المقاييس المستخدمة لقياس الأداء والعوامل المؤثرة فيه. واستخدمت الدراسة منهج المراجعة المنهجية للأدبيات، وتكونت العينة من الدراسات التجريبية المنشورة خلال الفترة من ١٩٩٣ إلى ٢٠٢٣. واعتمدت الدراسة على التحليل الببليومتري والتركيبى للأدبيات. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الغالبية العظمى من الدراسات تناولت حوكمة الشركات والملكية كمحددات رئيسية للأداء، وأن العائد على الأصول يُعد المقياس الأكثر استخداماً لقياس الربحية، وأن المحددات الرئيسية تشمل هيكل الملكية وتكوين مجلس الإدارة وحجم الشركة والرافعة المالية والابتكار والمنافسة السوقية والدعم الحكومي، وأوصت الدراسة بإجراء المزيد من الدراسات عبر الدول المختلفة وفي قطاعات متنوعة، واستخدام مناهج نوعية لاستكمال الدراسات الكمية.

"(Pérez-González, 2022): "A Meta-Analysis of the Impact of Privatization on Firm Performance"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير الخصخصة على أداء الشركات من خلال تحليل تجميعي للدراسات السابقة، وتحديد العوامل الوسيطة التي تؤثر في العلاقة بين الخصخصة والأداء. واستخدمت الدراسة منهج التحليل التلوي (Meta-Analysis)، وتكونت العينة من ستين دراسة تجريبية منشورة حول أداء الشركات المخصصة. واعتمدت الدراسة على التحليل الإحصائي التجميعي لنتائج الدراسات السابقة.

وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الشركات المخصصة عبر الطرقات العامة الأولية تتفوق في أدائها على تلك المخصصة عبر البيع المباشر أو نظام القسائم، وأن الفوائد الإيجابية للخصخصة أكثر وضوحاً في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة، وأن طريقة الخصخصة تُعد عاملاً حاسماً في تحديد نجاحها. وأوصت الدراسة باختيار طريقة الخصخصة المناسبة وفقاً للسياق المحلي، وتفضيل الطرقات العامة لتعزيز الشفافية والمساءلة، ومراعاة خصوصية الدول النامية في تصميم برامج الخصخصة.

الاتجاهات البحثية

قياس الأثر المالي والتشغيلي للخصخصة على أداء المؤسسات

يُمثّل هذا الاتجاه المحور الأكثر هيمنةً في الأدبيات البحثية، حيث انصبّ اهتمام عدد كبير من الباحثين على قياس التغيّرات في مؤشرات الأداء المالي والتشغيلي للمؤسسات قبل الخصخصة وبعدها. فقد ركّزت دراسة (عاشي وقدي، 2025) على تحليل مؤشرات الربحية والكفاءة التشغيلية للشركة الجزائرية للحوم الحمراء خلال أربعة عقود، وتوصّلت إلى أن الخصخصة الجزئية أدّت إلى تحسّن ملحوظ في الأداء المالي. وفي السياق ذاته، قدّمت دراسة (Pérez-González, 2022) تحليلاً تلويّاً لستين دراسة تجريبية وأكّدت أن الشركات المخصخصة عبر الطروحات العامة الأولية تتفوّق في أدائها على تلك المخصخصة بأساليب أخرى. كما أسهمت دراسة (Mauludina et al., 2023) في تحديد أن العائد على الأصول يُعدّ المقياس الأكثر استخداماً لقياس ربحية المؤسسات المملوكة للدولة، وأن هيكل الملكية وتكوين مجلس الإدارة وحجم الشركة والرافعة المالية تُشكّل محددات رئيسية لأدائها. ويُلاحَظ أن هذا الاتجاه يتّسم بتنوّع المنهجيات المُستخدمة بين دراسات الحالة والتحليل التلوي والمراجعات المنهجية للأدبيات، مما يُثري الفهم المتعدّد الأبعاد لهذه العلاقة.

الاتجاهات البحثية

الخصخصة كأداة للتحوّل الاقتصادي الهيكلي وتنويع مصادر الدخل

برز هذا الاتجاه بشكل متصاعد في العقد الأخير، لا سيّما في سياق الاقتصادات الريعية التي تسعى إلى التنويع الاقتصادي. فقد تناولت دراسة (Nasreddin, 2024) الإصلاحات الاقتصادية في إطار رؤية السعودية 2030، وأكّدت أن برامج الخصخصة أسهمت في تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط وتعزيز مكانة المملكة كقوة صناعية. وتُظهر الأدبيات أن الحكومات المركزية على مستوى العالم تُسيطر على ما يُقارب 75 تريليون دولار من الأصول وفقاً لتقديرات مؤسسة (Boston Consulting Group 2018)، مما يعني أن خصخصة جزء من هذه الأصول يُمكن أن تُحدث تحوّلاً جوهرياً في البنى الاقتصادية. كما أشارت الاستراتيجية الوطنية للتخصيص في المملكة العربية السعودية إلى استهداف أكثر من 200 مشروع بقيمة 800 مليار ريال لرفع حصة القطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي. ويتّسم هذا الاتجاه بالتركيز على الرؤى الوطنية طويلة الأمد والربط بين الخصخصة والتنمية المستدامة.

الاتجاهات البحثية

خصخصة القطاعات الخدمية الحساسة (التعليم، الصحة، البنية التحتية)

يُركّز هذا الاتجاه على دراسة جدوى وتحديات خصخصة القطاعات ذات الطابع الاجتماعي والخدمي. فقد تناولت دراسة (الحربي والبقمي، 2026) دور الخصخصة في تحويل نظام التعليم السعودي في إطار رؤية 2030، وأكّدت أن نماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص حققت وفورات ملموسة في التكاليف وتسريعاً في تنفيذ المشاريع التعليمية. أمّا دراسة (الزهراني والحربي، 2025) فقد استكشفت اتجاهات المعلمين نحو خصخصة التعليم وكشفت عن مخاوف جوهرية تتعلق بالأمان الوظيفي وتفضيل الخصخصة الجزئية على الملكية الخاصة الكاملة. ويتناغم هذا الاتجاه مع ما أشارت إليه الأدبيات الدولية من أن خصخصة البنية التحتية والخدمات العامة تُثير إشكاليات حول العدالة في الوصول وجودة الخدمات، كما أظهرت المراجعة المنهجية لأثر الخصخصة على النظام الصحي (2024) أن هذا الملف يحتاج إلى موازنة دقيقة بين الكفاءة الاقتصادية والمسؤولية الاجتماعية.

الاتجاهات البحثية

أساليب الخصخصة وآليات التنفيذ والحوكمة

تُولي الأدبيات اهتماماً متزايداً لدراسة الأثر التفاضلي لطرق الخصخصة المختلفة على النتائج المحققة. فقد أثبتت دراسة (Pérez-González, 2022) أن طريقة الخصخصة تُعدّ عاملاً حاسماً في تحديد نجاحها، حيث تتفوّق الطروحات العامة الأولية (IPOs) على البيع المباشر ونظام القسائم (Vouchers). كما أوصت دراسة (عاشي وقدي، 2025) بنموذج الخصخصة الجزئية مع الاحتفاظ بحصة حكومية لضمان الرقابة والتوجيه الاستراتيجي. وتُشير الأدبيات إلى أن نجاح الخصخصة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالإطار المؤسسي والتشريعي المُصاحب لها، بما في ذلك قوة حقوق الملكية ومستوى التطور المالي ونظام حوكمة الشركات، وهو ما أكّده الدراسات التي أجراها البنك الدولي حول تجارب الاقتصادات الانتقالية.

الاتجاهات البحثية

الأبعاد الاجتماعية والتوزيعية للخصخصة

شهدت السنوات الأخيرة تصاعداً ملحوظاً في الاهتمام البحثي بالآثار الاجتماعية للخصخصة، ولا سيّما تأثيراتها على العمالة والأجور وتوزيع الدخل. فقد كشفت دراسة أجراها باحثون في المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية الأمريكية (NBER) أن العمال في المؤسسات المُخصّصة يعانون من انخفاض في الأجور بنسبة تصل إلى 25% مقارنة بمجموعة ضابطة مماثلة. كما أظهرت دراسة (Olsson, 2025) المنشورة في Journal of Finance أن مكاسب الإنتاجية بعد الخصخصة ترتبط بتكاليف اقتصادية يتحمّلها العمال الحاليون. وتتقاطع هذه النتائج مع ما أكّده دراسة (الزهراني والحربي، 2025) من أن المخاوف المتعلقة بالأمان الوظيفي تُمثّل العائق الأبرز أمام قبول المعلمين لخصخصة التعليم.

الفجوة البحثية

تكشف المراجعة المعمّقة للأدبيات عن أن الغالبية العظمى من الدراسات ركّزت على قياس أداء المؤسسات بعد الخصخصة باستخدام مؤشرات مالية تقليدية كالعائد على الأصول ومعدّلات الربحية، بينما يظل هناك نقص واضح في تطوير نماذج تقييم شاملة تدمج بين التحليل المالي وتحليل التكلفة والعائد الاجتماعي والأثر الاقتصادي الكلي وتكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالأصول في ملكية الدولة. فمعظم الدراسات المُستعرضة اعتمدت على المقارنة بين فترتي ما قبل الخصخصة وما بعدها دون بناء نموذج استشرافي شامل يُمكن أن يُوجّه قرارات الاستثمار في الخصخصة قبل تنفيذها.

. على الرغم من أن بعض الدراسات مثل دراسة (عاشي وقدي، 2025) غطّت فترة زمنية ممتدّة (1980-2020)، إلا أن الأدبيات تفتقر بشكل عام إلى دراسات طولية ممنهجة تتبّع الأثر التراكمي للخصخصة على مدى عقود متعددة وعبر دورات اقتصادية مختلفة، بما في ذلك فترات الأزمات والانتعاش. إن مثل هذه الدراسات ضرورية لفهم ما إذا كانت المكاسب الأولية للخصخصة تستمر أو تتلاشى بمرور الزمن، وما إذا كانت المؤسسات المخصخصة تُظهر مرونة أكبر في مواجهة الصدمات الاقتصادية.

الفجوة البحثية

تُشير الأدبيات إلى مشكلة مزمنة تتعلق بتقييم الأصول الحكومية قبل خصصتها، سواء بالتقييم المُبالغ فيه الذي يُعيق عملية الخصخصة أو التقييم المنخفض الذي يُهدر الأصول العامة. ورغم وجود بعض الدراسات النظرية مثل تلك المنشورة في ScienceDirect حول أسباب التقييم المنخفض للشركات المخصصة المُنظَّمة، إلا أن هناك فجوة كبيرة في تطوير منهجيات عملية ومعارية لتقييم الأصول الحكومية بصورة عادلة تراعي القيمة الاستراتيجية والاجتماعية للأصل وليس فقط قيمته السوقية الآنية. . على الرغم من أن الدول العربية والخليجية تشهد موجة واسعة من برامج الخصخصة في إطار رؤاها الاقتصادية (رؤية السعودية 2030، رؤية عمان 2040، وغيرها)، إلا أن الأدبيات البحثية المحكَّمة في هذا السياق لا تزال محدودة مقارنة بالدراسات المتاحة حول تجارب أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا. فالدراسات المُستعرِضة مثل دراسة (الحربي والبقعي، 2026) ودراسة (الزهراني والحربي، 2025) ركّزت بشكل أساسي على قطاع التعليم، بينما تبقى القطاعات الأخرى كالصحة والنقل والطاقة والمياه في السياق الخليجي بحاجة إلى مزيد من الدراسات التجريبية المعمّقة.

الفجوة البحثية

تكشف الأدبيات عن فجوة واسعة في دراسة العلاقة بين خصخصة الأصول الحكومية ومعايير الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG). فمعظم الدراسات المُستعرضة ركّزت على الأبعاد المالية والتشغيلية دون معالجة كافية لأسئلة جوهرية من قبيل: كيف تؤثر الخصخصة على الالتزام البيئي للمؤسسات؟ وهل تُسهم في تعزيز أو تقويض أهداف التنمية المستدامة؟ وما الأطر الرقابية اللازمة لضمان التزام المؤسسات المخصخصة بمعايير الاستدامة؟ ويكتسب هذا البُعد أهمية متزايدة في ظل التوجّه العالمي نحو الاقتصاد الأخضر والتحوّل الطاقوي.

. تُظهر المراجعة أن معظم الدراسات تناولت الخصخصة إمّا على مستوى قطاع واحد أو من منظور كلّ عام، بينما تندر الدراسات المقارنة التي تفحص الفروقات في جدوى الخصخصة عبر قطاعات متعددة (الصناعة مقابل الخدمات، القطاعات التنافسية مقابل الاحتكارات الطبيعية) داخل السياق الاقتصادي الواحد. وهذا النوع من الدراسات المقارنة ضروري لتمكين صانعي السياسات من تحديد أولويات الخصخصة وتصميم برامج مُخصّصة لكل قطاع بناءً على أدلة تجريبية.

أولاً: المراجع العربية

- عاشي، نبيل، وقدي، عبد المجيد. (2025). الخصوصية وأهميتها في تحسين الأداء المالي للمؤسسات العمومية الاقتصادية: دراسة حالة الشركة الجزائرية للحوم الحمراء. SPA ALVIAR. مجلة الباحث، 18(1)، 291-261.
https://asjp.cerist.dz/en/downArticle/127/18/1/282288
- الحربي، مشاعل سعود، والبقمي، نجلاء محمد. (2026). دور الخصخصة في تحويل نظام التعليم السعودي: الفرص والتحديات. Open Journal of Social Sciences، 14(1)، 1-22.
https://www.scirp.org/journal/paperinformation?paperid=149037
- الزهراني، والحربي. (2025). اتجاهات المعلمين نحو خصخصة التعليم في المملكة العربية السعودية. مجلة العلوم التربوية والنفسية، المركز القومي للبحوث غزة.
https://journals.ajsrp.com/index.php/jeps
-

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Khoirunnisa, K., & Nurhaliza, S. A. (2024). Saudi Vision 2030: Economic reforms and sustainable development in the Kingdom. *Jurnal Public Policy*, 10(1), 1-10. <https://doi.org/10.35308/jpp.v10i1.8765>
 - https://www.researchgate.net/publication/379541580_Saudi_Vision_2030_Economic_Reforms_and_Sustainable_Development_in_the_Kingdom
- Mauludina, M. A., Azis, Y., Sukmadilaga, C., & Susanto, H. (2023). Determinants of SOE's performance: A systematic literature review. *Cogent Business & Management*, 10(2), Article 2234138. <https://doi.org/10.1080/23311975.2023.2234138>
 - <https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/23311975.2023.2234138>
- Bachiller, P. (2017). A meta-analysis of the impact of privatization on firm performance. *Management Decision*, 55(1), 178-202. <https://doi.org/10.1108/MD-01-2016-0049>
 - <https://www.emerald.com/insight/content/doi/10.1108/MD-01-2016-0049/full/html>



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

